الضبط الاجتماعي كوسيلة للحفاظ على البيئة في المحيط العمراني

د/ عبد الرحمان برقوق
أ/ ميمونة مناصرية
كلية الآداب والعلوم الاجتماعية والإنسانية
جامعة محمد خيضر بسكرة.

الملخّــص:

إذا كانت البيئة هي إجمالي الأشياء التي تحيط بنا وتؤثر علي وجود الكائنات الحية علي سطح الأرض متضمنة الماء والهواء والتربة والمعادن والمناخ والكائنات أنفسهم، فهي توصف أيضا بأنها مجموعة من الأنظمة المتشابكة مع بعضها البعض لدرجة التعقيد والتي تؤثر وتحدد بقائنا في هذا العالم الصغير والتى نتعامل معها بشكل دوري، فإن الحفاظ عليها نقية من غير تلوث يشوبها يتطلب ضبطا اجتماعيا جادا من خلال العمليات والإجراءات المقصودة وغير المقصودة لمراقبة سلوك الأفراد تجاه هذه البيئة، والحد من السلوكات السلبية بمختلف الطرق وبجميع الأشكال من طرف مختلف المؤسسات الفاعلة في المجتمع.

Résumé:

Si l'environnement est considéré comme l'ensemble des choses qui nous entourent et qui influent sur l'existence des etres vivants, il est aussi l'ensemble des systemes complexes qui influent et déterminent notre éxistance dans ce monde, d'où sa protection nécessite un véritable control social par le biuis de processus et procédures intentionées et non intentionées pour controler le comportement des individus envers cet environnement, et mettre fin aux comportements négatifs.

تمهيـــــد

تعالج هذه الورقة واحدا من وسائل التربية البيئية، ألا وهو الضبط الاجتماعي الإيجابي للسلوك الفردي والجماعي إزاء البيئة في المحيط العمراني، فهي تهدف إلى إضفائها طابع الجمال والكمال، فالتربية الجمالية تعد ضبطا اجتماعيا ايجابيا، وهي تشمل كل الوسائل العملية والنظرية التي تجعل الإنسان جميلا في إحساساته وأفكاره وفي أخلاقه وسلوكه، وفي جميع شؤونه.. مما ينعكس عليه سعادة وارتياحا، وعلى المجتمع أمنا وسلاما ووئاما[1].

ويعتبر الضبط هنا وسيلة لعلاج المشكلات السلوكية والانفعالية، وتعديل ما يعانى منه الفرد من مشكلات سلوكية تجاه البيئة تستلزم العلاج. ويعتمد هذا الأسلوب على مبدأ أساسي مؤداه أن السلوكيات غير المرغوبة تعتبر عادات سيئة, وإذا تم تغييرها فانه يمكن التخلص من المشكلات السلوكية التي يعانى منها الفرد لأنه يكون قد تعلم الكف عن ممارسة هذه السلوكيات أو يكون قد تعلم سلوكيات أخرى مرغوبة بدلا منها.

وتكافح المدن من أجل البقاء والاستمرار؛ وبما أن بيئة المدينة تختلف عن البيئة الطبيعية، فللبيئة الاجتماعية والبشرية غلبة وسيطرة واضحة، ولذلك تتجه لخلق حياة حضرية أكثر إشباعاً وسعادة، فالمدينة ، كما يرى "ويرث" Werth طريقة واضحة مميزة في الحياة، وهي في تصوره وحدة عمرانية كبيرة نسبياً، تتميز بالكثافة السكانية، وهي مقر دائم لأفراد غير متجانسين اجتماعياً. إذ من الأفراد من اكتسب ثقافة احترام البيئة والحفاظ عليها، تربى على احترام البيئة وخلق النظافة، ومنهم من يعتبر البيئة مصدر رزق وهي في ذات الوقت موضع رمي القمامة.

في حين يرى "بارك Bark" أن المدينة ليست فقط تجمعات من الناس، مع ما يجعل حياتهم فيها أمراً ممكناً، بوجود الشوارع والمباني والكهرباء ووسائل المواصلات. كما أنها ليست فقط مجموعة من النظم والإدارات، مثل المحاكم والمستشفيات والمدارس والشرطة والخدمات، إن المدينة، فوق هذا كله، اتجاه عقلي ومجموعة من العادات والتقاليد والعواطف المتأصلة في هذه العادات؛ بمعنى آخر أن المدينة ليست فقط مكان فيزيقي أو بناء صنعه الإنسان، وإنما هي نتاج الطبيعة وذات طبيعة إنسانية، على وجه

الخصوص. ومن ثَم، فالمدينة في النهاية مكان إقامة طبيعي للإنسان المتمدن، ولهذا فإنها تُعَد منطقة ثقافية تتميز بنمطها الثقافي المتميز.

ويرى "ماكس فيبر" أن العنصر المشترك في تعريفات المدينة هو أنها تتكون من مجموعة أو أكثر من المساكن المتفرقة، لكنها نسبياً تُعَد مكان إقامة مغلق، وتُبنى المنازل في المدن –عادة– قريبة بعضها من بعض، فيكون الحائط لصيق الحائط، كما هو الحال في المدينة الحديثة الآن، أي أن المدينة منطقة محلية ومكان يتميز بالمساكن الكثيفة، مُشكِّلة نوعاً من المستوطنة شديدة الازدحام، إلى الدرجة التي يُفتقر فيها التعرُّف المتبادل بين السكان، وعلى هذا يرى فيبر أن المدينة الحديثة هي نسق أو محل إقامة مغلق نسبياً لتجاور المنازل بشكل كبير، ومن شروطها الضرورية وضوح وظيفتها الاقتصادية.

وتشكل هذه المساكن والمنازل تجمعات عمرانية ترتبط إلى حد بعيد بخصائص ساكنيها الذهنية والسلوكية، إذ ينم البناء الفيزيقي عن مجموع العادات والتقاليد السائدة في مجتمع تلك التجمعات، وكذا التنشئة الاجتماعية التي تلقاها الأفراد من مختلف مؤسسات التربية، حيث كلما تعددت مناهل ومشارب هؤلاء السكان كلما صعب الحديث عن قناعة مشتركة تجاه البيئة المحيطة بهذه التجمعات العمرانية، فعادة غرس الأشجار والحفاظ عليها وتنظيف المحيط تخضع لكثير من التعليم والتدريب الذي يتلقاه الفرد عبر مراحل حياته المختلفة .

وقد بات الحديث عن البيئة في المحيط العمراني محل اهتمام العديد من الجهات، نظرا لما يعتري هذه البيئة من تدهور وانهيار مشهودين في كل آن، فالبيئة هي إجمالي الأشياء التي تحيط بنا وتؤثر على وجود الكائنات الحية علي سطح الأرض متضمنة الماء والهواء والتربة والمعادن والمناخ والكائنات أنفسهم، كما يمكن وصفها بأنها مجموعة من الأنظمة المتشابكة مع بعضها البعض لدرجة التعقيد والتي تؤثر وتحدد بقائنا في هذا العالم الصغير والتي نتعامل معها بشكل دائم، ويعتبر تلوث البيئة ظاهرة خطيرة، ومصادرها كثيرة دخلت على الإنسان من مختلف جوانب حياته، حتى ليكاد يعجز عن درء أخطارها التي تغلغلت في كل مجال مع تيار المدنية الدافق بخيره وشره.

والبيئة نوعان: بيئة مادية (الهواء – الماء – الأرض) وبيئة بيولوجية (النباتات – الحيوانات – الإنسان).

ويمكن تقسيمها في ظل التقدم والمدنية التي يخبرها العالم اليوم فيمكن إلي ثلاثة أنواع ترتبط إلى حد بعيد بالتقدم الذي أحدثه الإنسان:

بيئة طبيعية : والتي تتمثل أيضاً في: الهواء – الماء– الأرض.

بيئة اجتماعية: وهي مجموعة القوانين والنظم التي تحكم العلاقات الداخلية للأفراد إلي جانب المؤسسات والهيئات السياسية والاجتماعية، بينما يعتبرها محمد عاطف غيث جانبا من البيئة الكلية المؤلفة من أشخاص وجماعات متفاعلة، وينطوي المفهوم على التوقعات الاجتماعية ونماذج التنظيم الاجتماعي، وجميع المظاهر الأخرى للمجتمع، وكذا التوقعات الاجتماعية ذات الطبيعة الفردية الذاتية، الأمر الذي يجعل لكل عضو في المجتمع بيئته الاجتماعية الخاصة[2].

بيئة صناعية :أي تلك التي صنعها الإنسان من :قرى، مدن، مزارع، مصانع، شبكات. وهي تشتمل علي ثلاثة عناصر: عناصر حية (عناصر الإنتاج مثل النبات، عناصر الاستهلاك مثل الإنسان والحيوان، عناصر التحليل مثل الفطر أو البكتيريا إلي جانب بعض الحشرات، عناصر غير حية: الماء والهواء والشمس والتربة) والحياة والأنشطة التي يتم ممارستها في نطاق البيئة.

لكن أهم ما يضر البيئة في المحيط العمراني هو التلوث ذا المنشأ المنزلي.

1- ماهية التلوث:

يعرف **التلوث** بأنه أي تغير كمي أو نوعي في المكونات البيئية الإحيائية واللاإحيائية على أن يكون هذا التغير خارج مجال التذبذبات لأي من هذه المكونات بحيث يؤدي إلي اختلال في اتزان الطبيعة، كما وتعرف الملوثات بأنها أية مواد صلبة أو سائلة أو غازية وأية ميكروبات أو جزيئات تؤدي إلى زيادة أو نقصان في المجال الطبيعي لأي من المكونات البيئية.

أما في اللغة فإن التلوث يحمل معنيين: تلوث مادي وتلوث معنوي، فأما المادي فهو اختلاط شيء غريب، أيا كان شكله، عن مكونات المادة مثل لون الماء بالطين، أي

تغيير خواص الماء الطبيعية، وخلط الأعشاب من أجل المداواة أو غيرها، أما التلوث المعنوي فهو كالقول : فلان به لوثة أي جنون .

والتلوث البيئي هو اختلاف في توزيع نسبة وطبيعة مكونات الهواء والماء والتربة، وهو صورة من صور الفساد، وينتج أساسا عن تدخل الإنسان في قوانين البيئة التي بناها الله تعالى، وإخلاله بتوازن عناصرها ومكوناتها، وكانت للثورة الصناعية والعلمية والطفرة الحضارية الكبيرة، التي يعيشها العالم اليوم آثارها المدمرة على البيئة، وهو يضر بصحة الإنسان والكائنات الحية الأخرى، ويؤدي إلى الإضرار بالعملية الإنتاجية للتأثير على حالة الموارد المتجددة[3].

المفهوم القانوني للتلوث حسب القانون الجزائري : يقصد بتلوث المحيط الجوي، حسب مفهوم هذا القانون إفراز الغازات والدخان أو جسيمات صلبة أو سائلة أو أكالة أو سامة أو ذات الروائح في المحيط الجوي والتي من شأنها أن تزعج السكان وتعرر الضرر للصحة أو الأمن العام أو تضر بالنبات والإنتاج الفلاحي والمنتجات الفلاحية الغذائية وبالحفاظ على البنايات والآثار أو بطابع المواقع (المادة 32 من القانون رقم 38 لسنة 1983)[4].

أما التعريف البسيط الذي يرقي إلي ذهن أي فرد منا : " كون الشيء غير نظيفً" والذي ينجم عنه بعد ذلك أضرار ومشاكل صحية للإنسان بل وللكائنات الحية، والعالم بأكمله .

أما التلوث في المحيط العمراني فهو إحداث تغير في البيئة التي تحيط بالكائنات الحية بفعل الإنسان وأنشطته اليومية مما يؤدي إلي ظهور بعض الموارد التي لا تتلاءم مع المكان الذي يعيش فيه الكائن الحي ويؤدي إلي اختلاله " والإنسان هو الذي يتحكم بشكل أساسي في جعل هذه الملوثات إما مورداً نافعاً أو تحويلها إلي موارد ضارة.ً

2 – مصادر التلوث في المحيط العمراني:

يتلوث المحيط العمراني عادة بشكلين من المصادر:

1: التلوث الطبيعي: وهي الملوثات النابعة من البيئة ذاتها مثل: الزلازل – البراكين – زحف الكثبان الرملية على المزارع والأمطار الغزيرة التي تجرف التربة ولكن بمشيئة الله وبعد فترة من الزمن توازن الطبيعة نفسها.

2 : التلوث بسبب النشاط البشري:

2. 1 – التلوثات ذات المنشأ المنزلي :

تنتج التلوثات عن طريق النفايات المنزلية التي تعتبر مواد نفايات تتولد بصفة عامة في بيئة سكنية، وقد تتولد نفايات ذات خصائص مماثلة في نشاطات اقتصادية أخرى ومن ثم يمكن أن تعالج ويتم التخلص منها مع النفايات المنزلية، ويتسبب النشاط البشري داخل المسكن في العديد من المخلفات، بعضها صلب يرمى في الخارج وبعضها سائل يتم التخلص منه عبر قنوات الصرف الصحي، مما يؤدي إلى تلوث البيئة والإخلال بالمنظومة الإيكولوجية، فإلقاء الفضلات التي ينتجها النشاط البشري في الصناعة أو الزراعة يصعب التخلص منه، هذا فضلا عن وجود مواد أخرى لا تقبل التحلل[5]، وهي صنفان:

أ – **التلوثات المرئية " القمامة "** والنفايات المختلفة الأحجام التي يرميها الإنسان خارج منزله وتسمى بالنفايات الصلبة أو القمامة، وهي تدخل ضمن نشاط الإنسان في حياته اليومية، وهناك من مكونات النفايات الصلبة ذات المنشأ المنزلي ما يتحلل بتأثير العوامل الطبيعية كالمواد الطبيعية والأطعمة كالورق والصوف والقماش، ومنها ما لا يتحلل بكل الوسائل كالبلاستيك والزجاج، ومنها ما يتحلل ولكن ببطء شديد تحت تأثير أشعة الشمس.

ب – التلوث الجرثومي: وهي تأتي أصلا من المياه القذرة، والتي قد تصب في الشوارع وأقبية العمارات، وحتى عندنا تصب عبر الصرف الصحي تحدث تلوثا للتربة والهواء في أماكن صرفها.

2.2– التلوثات ذات المنشإ الصناعي:

وهي تشمل التلوثات الحرارية، والتلوثات الإشعاعية والتلوثات الكيميائية، والواقع أن القمامة ومياه المجاري تشكلان مصدرا خطيرا من مصادر التلوث، فبعض هذه القمامة يتم التخلص منها عن طريق الحرق، وبذلك يتلوث الهواء بالدخان والغازات والوريقات المحروقة، وكذا المياه السطحية في حال نزول الأمطار، والبعض الآخر يتم

التخلص منه بإلقائها في الأماكن المنخفضة أو في المقالب العامة، فتصبح محاضن للذباب والحشرات، بينما مجاري الصرف الصحي هي أحسن مأوى وملجأ للجرذان.

وهناك شكل آخر للتلوث يتم داخل المباني والسكنات المنزلية، ويعتبر مزيجا من عدة أسباب: الاستخدام السيئ لملطفات الجو، ومبيدات الحشرات، استخدام أجهزة التكييف والتبريد والتدفئة بشكل عشوائي، والاستخدام المفرط للموكيت والأخشاب والأصباغ.

وبهذه الصورة يقوم الإنسان بتغير التركيبة الطبيعية للعناصر المكونة للبيئة نتيجة لاستخداماته المتعددة مما يؤدي إلى إفساده لخصائصها الأساسية ويمكن أن يسبب آثاراً مؤذية للإنسان أو للأحياء الأخرى.

ومن صور وأشكال التلوث في المحيط العمراني ما يقبل الضبط ومنها ما يصعب استئصاله ومن صور وأشكال هذا التلوث نجد:

– **التلوث البصري:** مثل اقتلاع الأشجار والأزهار من المسحات الخضراء، وعدم اتساق وجمال طلاء المباني والكتابة على جدران، وعدم الاهتمام بالموروث الشعبي من ملبس ومباني أثرية، والمشغولات اليدوية وغيرها الكثير.

– **التلوث الناتج عن الصرف الصحي لمخلفات الإنسان:** بسبب تصريف مخلفات المنازل الصلبة والسائلة في الشوارع مما يعكر الهواء بالروائح القذرة والإصابة بالأمراض.

– **التلوث بالمواد البلاستيكية:** ويرجع إلى التخلص من القمامة المنزلية بصورة غير صحيحة، وتشمل المواد البلاستيكية السميكة في شكل المشمعات لنقل متطلبات وحاجات المنازل اليومية وعبوات المياه المعدنية والعصائر، والأطباق المصنوعة من مادة الميلامين المتحللة بالحرارة الشديدة بمواد ضارة على الإنسان، والكؤوس البلاستيكية وبقية الأواني للأطعمة والمياه والعصائر الضارة والمنافية للمواصفات الصحية الدولية.

– **التلوث بمخلفات الإنسان:** ويقصد بهذه المخلفات الصلبة التي يستغنى عنها الإنسان وهي شكل من أشكال القمامة أيضا مثل بقايا الثلاجات، والغسالات والآلات المعدنية والتلفزيونات والبطاريات الكيماوية وأيضاً مخلفات المنازل من بقايا الأطعمة والعبوات الفارغة البلاستيكية والزجاجية وغيرها، بحيث يتم نقلها بوسائل النقل المخصصة للنفايات

إلى مقالب خارج المدن مخصصة للنفايات حيث تختلط فيه جميع النفايات من صلبة وغازية وكيماوية وسائلة وأحماض وأوراق وغيرها الكثير بطريقة عشوائية فوق بعضها ينتج عنها تفاعلات كيماوية وغازية وحرارية بعد سطوع الشمس عليها الحارة فيتولد اشتعال دائي وحرائق وأبخرة سوداء وبيضاء في السماء كثيف ينتقل مع الرياح بروائح كريهة إلى المناطق المجاورة للمقلب خاصة المحيط العمراني الآهل بالسكان، مشكلاً أضراراً بالغة على البيئة الزراعية للمزارعين في المحاصيل الزراعية التي تضررت كثيراً وسببت خسائر كبيرة للمزارعين في معيشتهم المعتمدين عليها، وأيضاً صحة السكان التي أصبحت في خطر.

إن إقدام الفرد على ممارسة شكل من أشكال التلوث البيئي لا يخرج عن كونه نموذجاً من نماذج الفعل التي يمارسها الإنسان، وسلوكا يسعى الفرد من خلاله تحقيق عملية التكيف الاجتماعي، وتحقيق عملية التواصل مع الآخر. وعليه فالتحليل الاجتماعي لمظاهر التلوث بوصفها أنماطا من السلوك الاجتماعي، وأشكالا من الفعل الذي يمارسه الإنسان لتحقيق غايات وأهداف يسعى إليها مرتبط بالدلالات والمعاني التي تشكل في كليتها بنية الثقافة في المجتمع المعني، وتشكل الأساس الذي يقوم عليه نظام التفاعلات الاجتماعية، فإذا انحلت هذه القيم، وضعفت الدلالات التي تنطوي عليها أشكال السلوك انحل النظام الاجتماعي وبات أقرب إلى التشتت والبعثرة منه إلى الوحدة والتكامل الأمر الذي يفسر ظهور أنماط من السلوك الفردي القائم على أساس المصلحة الآنية دون أي اعتبار لمصلحة الجماعة بسبب ضعف الارتباط الاجتماعي، وضعف منظومة القيم الأخلاقية الضابطة.

وبذلك تعكس ظاهرة التلوث البيئي في المحيط العمراني خللاً واضحاً في بنية التنظيم الاجتماعي نفسه، وفي بنية العلاقات الاجتماعية السائدة بين الأفراد المكونين للمجتمع من جهة وبين المحيط الطبيعي الذي يعيشون فيه من جهة ثانية، فإذا أخذت القيم الأخلاقية والحضارية بالانحلال تصبح البيئة الاجتماعية أكثر استعداداً لتقبل مظاهر الفساد البيئي، وسرعان ما تنتشر فيها مسوِّغاته القيمية. ويختلف الأمر عن ذلك في البني الاجتماعية المستقرة، المبنية على معايير ثابتة، حيث تكون البيئة الطبيعية غير قادرة على

تقبل التلوث أو تسويغه بسبب انتشار معايير الضبط الاجتماعي المكافئ، ويفسر ذلك انتشار التلوث البيئي بقوة في المجتمعات التي تنحل فيها القيم الأخلاقية والدينية، وتزداد فيها مظاهر التسيب واللامسؤولية.

3 – ماهية الضبط الاجتماعي:

يستخدم مصطلح الضبط الاجتماعي للإشارة إلى أن سلوك الفرد وأفعاله محدودة بالجماعات، وبالمجتمع المحلي، والمجتمع الكبير الذي يعتبر عضوا فيه، أما الوسائل التي تحقق امتثاله لقواعد المجتمع فهي ميكانيزمات ذات طبيعة اجتماعية[6].

وذهب جورفيتش Gurvitch إلى أن الضبط هو مجموع الأنماط الثقافية، التي يعتمد عليها المجتمع عامة في ضبط التوتر والصراع. فالضبط، إذاً، وسيلة اجتماعية أو ثقافية، تفرض قيوداً منظمة على السلوك الفردي أو الجماعي، لجعله مسايراً لقِيم المجتمع وتقاليده.

يشير الضبط الاجتماعي Social Control، في معناه العام، إلى العمليات والإجراءات، المقصودة وغير المقصودة، التي يتخذها مجتمع ما، أو جزء من هذا المجتمع، لمراقبة سلوك الأفراد فيه، والاستيثاق من أنهم يتصرفون وفقاً للمعايير والقِيم أو النظُم، التي رسمت لهم. ويرتبط الضبط الاجتماعي، في المجتمع الحديث، بالرأي العام، وبالحكومة، عن طريق القانون. أمّا في المجتمعات التقليدية، فتسهم الأنماط الاجتماعية، كالعادات الشعبية، والعُرف، بدور كبير في الضبط الاجتماعي.

لقد تطورت دراسة الضبط، في الفترة الأخيرة، فأصبح مرادفاً للتنظيم الاجتماعي Social Organization، على أساس أن التنظيم الاجتماعي، يشير إلى القيود والأنماط كافة، التي يتولد منها الانضباط والنظام الاجتماعي؛ وإن كان الضبط الاجتماعي يقتصر، في أكثر أشكاله شيوعاً، إن كلّ عرف اجتماعي، وكلّ مظهر من مظاهر السلوك العام، هو إلى درجة ما، وسيلة للضبط الاجتماعي؛ بل إن أبسط قواعد السلوك، أو أبسط مظاهر التقاليد أو آداب السلوك العام، هي أدوات ووسائل للضبط الاجتماعي.

والواقع أن الضبط الإيجابي يعتمد على دافعية الفرد الإيجابية نحو الامتثال أو المسايرة، ويتدعم هذا النوع من الضبط عن طريق تعزيز المكافآت التي تتفاوت من المنح

المادية الملموسة إلى الاستحسان والتأييد الاجتماعي، على أن صورة الضبط الاجتماعي الإيجابي الأساسية، تعتمد على استدماج الفرد للمعايير الاجتماعية والقيم وتوقعات الدور من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، الأمر الذي يجعل الفرد يندفع نحو الامتثال لأنه يعتقد في صدق المعيار الاجتماعي، ولهذا تعتبر المكافآت والعقوبات بمثابة أدوات مدعمة للدافعية أكثر منها مصدرا أوليا لها، ومن ثم فعملية استدماج القيم والمعايير الاجتماعية عن طريق أعضاء المجتمع ضرورية لاستقراره[7].

4 – أشكال الضبط الاجتماعي:

تشتمل الثقافة الضابطة المعايير والقيم، والجزاءات الدينية، والبناء الشامل للقانون والعقوبات الرسمية، لتمكين المجتمع من القيام بوظائفه بطريقة منظمة عن طريق دفع الأفراد والضغط عليهم لكي يسلكوا على نحو يتماشى مع التوقعات الاجتماعية[8]، كما تختلف الأمم عن بعضها من حيث درجة الضبط، وحتى داخل المجتمع الواحد قد تختلف أشكال الضبط تجاه القضية الواحدة من منطقة لأخرى، ولذلك يمكن تمييز شكلين من الضبط الاجتماعي، **الضبط القهري** الذي يتمثل في القانون والحكومة والقرارات واللوائح التنظيمية، فأنماط السلوك الرادعة، هي نوع من الضبط القهري، الذي يمارسه المجتمع لمنع الجريمة، وردع الآخرين عن اقتراف السلوك، الذي ينافي القِيم والمعايير الاجتماعية. و**الضبط المقنِع**، الذي يتحقق بالانتماء إلى الجماعة، وعبر عمليات التطبيع الاجتماعي، وعادة ما يكون الجزاء الاجتماعي جزاءً معنوياً، أي بالنبذ والاستهجان.

وقد يكون الضبط الاجتماعي مباشراً، كما هو الحال في القوانين المكتوبة؛ أو غير مباشر، كما يتمثل في التوقعات العامة والعادات والتقاليد غير المكتوبة.

5 – وسائل الضبط الاجتماعي:

من أهم وسائل الضبط الاجتماعي، وأكثرها انتشاراً في المجتمعات الإنسانية، على اختلاف نوعياتها، وتفاوت شدة تلك الوسائل:

أ. العُرف Moers:

العُرف وهو أهم أساليب الضبط الاجتماعي الراسخة في المجتمع، يخضع له كل أفراد المجتمع، لأنه يستمد قوّته من فكر الجماعة وعقائدها، وهي تأخذ طابع المحرمات

Taboos، التي تمنع فعل أشياء معينة أو ممارسة معينة. ولذلك، تدين أعرافنا قطع الأشجار لغير سبب وجيه. وقد ذكر سابير Sapir، أن اصطلاح العرف، يطلق على تلك العادات، التي يكتنفها الشعور بالصواب أو الخطأ في أساليب السلوك المختلفة. وعُرف أيّ جماعة هو أخلاقياتها غير المصوغة، وغير المقننة، كما تبدو في السلوك العملي، وهو أقوى من العادات والتقاليد على التأثير في سلوك الناس.

ب. العادات والتقاليد:

العادات ظاهرة اجتماعية، تشير إلى ما تعود الناس على فعله بالتكرار، وهي تلقائية لأن أعضاء المجتمع الواحد، يتعارفون فيما بينهم على ما ينبغي أن يفعلوه. أمّا التقاليد، فهي خاصية، تتصف بالتوارث من جيل إلى جيل، وتنبع الرغبة في التمسك بها من أنها ميراث من الأسلاف والآباء نافع ومفيد.

وتختلف العادات عن التقاليد في أن العادات الاجتماعية أنماط سلوكية أَلِفها الناس وارتضوها، على مر الزمن؛ ويسيرون على هديها، ويتصرفون بمقتضاها، من دون تفكير فيها. أمّا التقاليد، فهي أنماط سلوكية، أَلِفها الناس، ويشعرون نحوها بقدر كبير من التقديس، ولا يفكرون في العدول عنها أو تغييرها كاقتطاع جزء من مساحة المسكن وتخصيصه للنبات.

ج. عملية التنشئة الاجتماعية:

تعتبر التنشئة الاجتماعية عملية تعلم وتعليم وتربية، وهي تقوم على التفاعل الاجتماعي وتهدف إلى إكساب الفرد سلوكا ومعايير واتجاهات مناسبة لأدوار اجتماعية معينة تمكنه من مسايرة الجماعة والتوافق الاجتماعي معها وتيسر له الاندماج في الحياة الاجتماعية، ويمكن تعريفها على أنها عملية تحويل الكائن الحيوي إلى كائن اجتماعي، وعملية تشكيل السلوك الاجتماعي للفرد، وعملية نمو يتحول خلالها الفرد من طفل يعتمد على غيره متمركزا حول ذاته إلى فرد ناضج يدرك معنى المسؤولية الاجتماعية يستطيع أن يضبط انفعالاته ويتحكم في إشباع حاجاته بما يتفق والمعايير الاجتماعية ويدرك قيم المجتمع ويلتزم بها ويستطيع أن ينشئ العلاقات السليمة مع غيره[9].

ولقد أثبتت الدراسات، أن الطفل يتأثر بالوراثة من والدَيه، ثم يأتي دور المدرسة في تنشئة الطفل وتربيته، إذ يتعلم فيها احترام نفسه واحترام الآخرين واحترام البيئة الطبيعية المحيطة به، وبهذا تصبح التربية أداة أخلاقية في يد المجتمع، لضبط أبنائه، وإزاء مشكلة التلوث البيئي في المحيط العمراني، تعليمهم كيفية اتخاذ الإجراءات الوقائية، وإتباع العادات الصحية السليمة.

د. القانون

القانون هو أعلى أنواع الضبط الاجتماعي دقة وتنظيماً، وهو يتميز عن بقية الضوابط الأخرى بكونه أكثرها موضوعية وتحديداً، كما ينطوي على عدالة في المعاملة، لا تفرق بين أبناء المجتمع. ولذلك فبمقتضى القانون يتم تنظيف المحيط العمراني، وإلزام الأولياء على الفحص الطبي الدوري للأبناء تفاديا للأمراض...

6 – مؤسسات الضبط الاجتماعي:

تتكامل المؤسسات وتتظافر الجهود بينها لحماية البيئة من خلال تحقيق الضبط الاجتماعي الذي يهدف إلى السيطرة على كل مظاهر التسيب البيئي داخل المحيط العمراني، بشكل رسمي وغير رسمي، فالأسرة مثلا هي أول المؤسسات الاجتماعية إذ تعتبر أداة اجتماعية ضابطة وان قل تأثيرها في المجتمعات المتقدمة، وكذلك الدين، النظم التربوية والاقتصادية كل هذه تعتبر نظماً اجتماعية ضابطة حيث يكون لها تأثير فعال في توجيه سلوك الفرد.

الأسرة:

تعتبر الأسرة النواة الأولى والأساسية في المجتمع وتشكل أبسط جماعة اجتماعية، لذلك فإن تحقيق الضبط الاجتماعي يبدأ من النواة الأولى، لتي تقوم بالتنشئة الاجتماعية الصحيحة، وتدعم المجتمع باللبنات الصالحة، وهي أيضا بمثابة المعلم الأول للأبناء، تهيئهم للمشاركة في المجتمع، وتعلم قواعد النظافة واحترام الكائنات الحية.

المدرسة:

تعتبر المدرسة المحضن الثاني بعد الأسرة، والراعي للقيم النبيلة والحافظ للسلوك الراشد والقويم، إذ تشير الأدبيات السوسيولوجية إلى أن الضبط الاجتماعي هو مجموع

السيرورات الواعية واللاواعية، المفروضة والتلقائية، والتي يضمن بواسطتها النسق المجتمعي إعادة إنتاجه، ويحافظ بالتالي على انسجامه واتساقه، وبذلك فهو يتضمن ويتجاوز مفهوم التنشئة الاجتماعية الأسرية ويماثلها أيضا في اعتماد إستراتيجية التهذيب من خلال استثمار إمكانيات التلميذ، فالضبط الاجتماعي الذي تصنعه المدرسة يشتغل بآليات التنشئة الاجتماعية التي تلقاها الفرد في أسرته، للوصول به إلى الاحتواء ضمن الثقافة الضابطة التي يتبناها المجتمع بمختلف أسره وشرائحه المجتمعية، ولذلك وجب اختيار المربين ذوي الكفاءة والأخلاق الحميدة لتسيير وتأطير شؤون المدرسة .

المسجد:

يشكل المسجد المؤسسة الحارسة لأخلاق الفرد، حيث أن وظيفة الضبط التي يمارسها المسجد ضمن المؤسسات الاجتماعية الأخرى، هي وظيفة مزدوجة، الأولى وتتمثل في تحديد السلوك الصادر عن أفراد المجتمع مقارنة بتعاليم الإسلام، والثانية وتتمثل في الإرشاد نحو القيم النبيلة والجيد عن السلوكات التي من شأنها إلحاق الضرر بالمجتمع ككل.

إن أهمية المسجد تتحدد في ممارسة عمليات الضبط الاجتماعي – النفسي لدى الفرد أو المجتمع، وهي ممارسة ذات دور إنساني يؤدي إلى تقويم سلوك الفرد وبناء أسس قيمية تقوم على الضبط وتعميق الروابط الاجتماعية بين أفراد المجتمع الواحد لمجابهة الأضرار التي تهدد الكل على السواء، عن طريق العمليات التطوعية للحفاظ على البيئة، هذا فضلا عن التذكير الدائم بالتعاليم الإسلامية التي تحرم القضاء على الكائنات الحية من غير سبب مشروع، بل إنه عدّ إماطة الأذى عن الطريق شعبة من شعب الإيمان .

المؤسسات الإعلامية :

لا يخفى على أحد مدى أهمية الإعلام في توجيه السلوك الفردي والجماعي نحو الحفاظ على البيئة، من خلال وسائله السمعية أو البصرية، وكذا إمكانية جمعه لأكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع على رأي واحد، من خلال التأثير والإقناع بمختلف الوسائل الدرامية والواقعية وحتى الهزلية، هذا فضلا عن الأساليب الأخرى كعقد الملتقيات الفكرية وصناعة فرص الحوار والتشاور وتبادل الأفكار حول القضايا التي تجمع الجميع.

المؤسسات الردعية:

ففي المجتمعات التي عم فيها التسيب والإهمال تجاه البيئة تبدو أدوات الضبط الاجتماعي، غير فاعلة، إذا ما قورنت بالعقاب القانوني، حتى وإن كان القانون قد وضع لمعالجة السلوك الذي يهدد سلامة المجتمع ويعرضه للخطر. ولذا فإن الشكل الرسمي من العقاب يعد الأسلوب الأمثل والأكثر فاعلية لردع أصحاب السلوكات ذات التأثير السلبي على المجتمع أفرادا أو جماعات، وكلما كان القانون النابع من المؤسسات الرسمية مدعوماً بقوة الدولة، كلما فرض النظام داخل المحيط العمراني وعلى مستوى النسق الاجتماعي بشكل عام، لمنع انهياره، ويتمثل ذلك في معاقبة من يقوم بقطع الأشجار أو حرقها، وتغريم من يرمي القمامة في غير أماكنها.

ولكن الضبط الاجتماعي، معني بالسلوك الخارج عن الأعراف، دون أن يكون ذلك خروجاً على النظام العام، يفضي إلى تحطيم أسس هذا النظام. بهذا المعنى، هناك مستويات للسلوك الشاذ، مستوى يواجه بالقانون ومستوى آخر يواجه بالضبط الاجتماعي، والفرق الرئيسي بينهم، في نتائج السلوك، ومدى تجاوزها للآخرين، وإلحاق الضرر بهم.

الخلاصة:

الضبط الاجتماعي، هو ممارسة شعبية وجماهيرية، يقوم بها الأفراد بشكل فطري تلقائي، في ترجمة واضحة لما هو متفق عليه بين الجميع. وبالتالي، فإن هذه الآلية الاجتماعية، تعتمد في المقام الأول على ما هو محل اتفاق، وبالتالي، على وجود هذا المشترك. والمتفق عليه، في كثير من الأحيان، يتحول إلى قانون ونظم رسمية، عندما تكون الأخيرة مستمدة من الأولى.

ولكن جانباً، مما هو متفق عليه، يظل محلاً للنقل الشفاهي، مشكلاً وعياً جمعياً. لذلك، ففي أي مجتمع، هناك مجال للقانون، ومجال آخر للعرف. والأخير بهذا المعنى، هو قانون اجتماعي. تتفق عليه الأمة، وتفرضه دون ممارسة سلطة منظمة، ودون اللجوء لسلطة ما. وتقوم الأمة بفرض ما اتفقت عليه من أعراف، خلال الضبط الاجتماعي. وهذه العملية، تتم بشكل تلقائي، ولها قانونها الخاص من حيث الثواب والعقاب، وكلاهما يتم في

حدود ضيقة ولكن مؤثرة. فالثواب الاجتماعي، هو القبول، والمدح، والتدعيم المعنوي.أما العقاب، فهو النبذ والذم والعزل الاجتماعي.

وإن اتفاق شرائح المجتمع جميعها على أن التلوث ناجم عن سوء استخدام الإنسان للموارد الطبيعية، وعن عبث الإنسان بما أودعه الله من خير في مخلوقاته المسخرة لفائدة الإنسان، من شأنه أن يجعل الحفاظ على البيئة من أساليبه في الحياة اليومية وجزء من ممارساته التي لا تنتهي، فنظافة المكان والجسم والمأكل والمشرب مطلب أساسي للحفاظ على البيئة، وتصحيح العديد من المعتقدات التي تسيئ للبيئة من شأنه أن يصبح مرجعا لأعراف الناس، بينما التخلص الواعي والسليم من الفضلات والمهملات، والمبادرة إلى إصلاح ما تحطم وما هو متوقع منه تهديد البيئة من شأنه أن يكسب صاحبه ثوابا في دنياه وآخرته، فالحياة في محيط مضطرب خال من النظام والانسجام والتوافق من شأنه أن يملأ الحياة بالكآبة، وينزله في غياب جمال المبنى والنسمات النقية والهدوء من سلم الإنسانية .

الهوامش:

[1] – عبد الله محمد عبد المعطي، **أطفالنا، خطة عملية للتربية الجمالية سلوكا وأخلاقا**، ط2، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، 2003، ص 10.

[2] – محمد عاطف غيث، **قاموس علم الاجتماع**، دار المعرفة الاجتماعية، الإسكندرية، 1989، ص 160.

[3] – عبد القادر رزيق المخادمي، **التلوث البيئي مخاطر الحاضر وتحديات المستقبل**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2006، ص ص26.27 .

[4] – نفس المرجع السابق.

[5] – محمود عبد المولى، **البيئة والتلوث**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص15.

[6] – محمد عاطف غيث، **قاموس علم الاجتماع**، دار المعرفة الاجتماعية، الإسكندرية، 1989، ص418.

[7] – محمد عاطف غيث، **المرجع السابق**، ص419.

[8] – محمد عاطف غيث، مرجع سبق ذكره، ص90.

[9] – جابر نصر الدين ولوكيا الهاشمي، **مفاهيم أساسية في علم النفس الاجتماعي**، دار الهدى للباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، 2006، ص 39.